

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٩٩**

الأربعاء ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1240547 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بول سيغير، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لسويسرا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (تكلمت بالفرنسية): أشار القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١) الصادر في كانون الأول/ديسمبر الماضي إلى إحراز بوروندي تقدما تجاه تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وأوكل إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وشركائه مهمة دعم زيادة التوطيد. ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.6677)، واصلت بوروندي تعزيز الإستراتيجيات للقطاعات الحيوية، لا سيما من باعتماد إستراتيجية جديدة للحد من الفقر وبدأت تنفيذ إستراتيجيتها للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وظل البلد خاليا من العنف واسع النطاق، وعززت الحكومة الأمن في جميع أنحائه. ومع ذلك، لا يزال يشهد مناخا كامنا مثيرا للقلق من الإفلات من العقاب والقتل خارج نطاق القضاء. وفي الوقت نفسه، كانت هناك بعض الاتصالات المشجعة بين الحكومة والمعارضة خارج البرلمان.

بما أن هذه هي إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس بشأن بوروندي، أعتزم أن أركز خصوصا على المسائل التي تستحق اهتماما من القيادة في بوروندي في الأشهر المقبلة إذا أريد للبلد الوفاء بوعده بتحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية. وأحد هذه المسائل هي أهمية الحوار السياسي، أما المسائل الأخرى فتندرج عموما في نطاق المساءلة في المجالين السياسي والمالي، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي والحاضر، وتعزيز الإدارة المالية العامة. وسوف استشرف أيضا وأتناول مسألة المرحلة الانتقالية للأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار المعايير التي جرى تعميمها على المجلس في أيار/مايو ٢٠١٢.

كما يعلم المجلس، استمرت الأمم المتحدة في تشجيع تطبيع العلاقات بين جميع الأحزاب والجماعات السياسية. وبالتطلع إلى انتخابات عام ٢٠١٥، تتجدد أهمية الحاجة إلى أن تعمل الأحزاب السياسية بحرية كاملة. وثقت الأمم المتحدة العديد من الحالات التي تم فيها منع الأحزاب السياسية من مزاولة أنشطتها اليومية، وخصوصا في المحافظات خارج بوجومبورا. ويعتبر الحكام المحليون والشرطة المحلية الالتزام القانوني بضرورة تقديم إشعار مسبق عن عقد اجتماعات عامة، شرطا للسماح للأحزاب بالدعوة إلى عقد اجتماعات.

وكان لإعدام العديد من أعضاء الأحزاب السياسية بغير محاكمة خلال عام ٢٠١١، ولإلقاء القبض في تنزانيا على ألكسيس سيدوهجي خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وهو رئيس حزب الحركة من أجل التضامن والتنمية، أيضا تأثير سلبي على الأحزاب التي لا تنتمي إلى الائتلاف الحاكم. وأطلق سراح السيد سيدوهيجي الذي ألقي القبض عليه بناء على طلب من السلطات البوروندية، بعد مضي ١٣ يوما. واعترضت

أحـزاب المعارضة في الآونة الأخيرة، على القانون الجديد المتعلق بعمل وتنظيم الأحزاب السياسـية، الذي يضع شـروطا جديدة لتسجيل جميع الأحزاب. وقد أجل دخوله حيز النفاذ.

جـرت منـذ نهايـة آذار/مـارس، العديد مـن الاتصالات المباشـرة بين أعضاء المجلس الوطني للدفـاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عـن الديمقراطية، والمعارضة مـن خارج البرلمان. ومـن الجدير بالملاحظـة بوجه خاص، الاجتمـاع الذي عقدته المنظمـة غـير الحكومية المبـادرة والتغيـير في ٢٨ أيار/مايو، في كوكـس في سويسـرا، وحلقـة العمل التي عقـدت في الجمعية الوطنية في ٢٨ آذار/مارس في بوجمبورا، بشأن مشروع القانون المتعلق بمركز أحزاب المعارضة. وقد أدت زيادة المشاركة تلك، بشـكل عام إلى لهجـة أكثر اعتدالا من جميـع الأطراف. ونفى رؤسـاء مجموعات المعارضة من خارج البرلمان بشـدة، اتهامات فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي وردت في تقريره النهائي الذي أصدره في كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١١، (أنظـر S/2011/738، الضميمـة)، بأنهـم كانـوا متواطئـين في محاولات لإشعال تمرد جديد.

وكررت الحكومة عزمها على الموافقة على عودة شخصيات مـن خارج البرلمان، تتواجد حاليـا خارج البلد، وقال المتحدث باسـم الرئاسة في ٢٩ حزيران/يونيه، بأنه بوسع العائدين اختيار حراسـهم الشـخصيين من بين قوات الأمـن في بوروندي. وفي ١ تموز/يوليـه، عـاد عضو في المعارضة من خـارج البرلمان، هو بانكراس سمباي، من المنفى إلى بوروندي، في الذكرى السـنوية الخمسين للاستقلال. ويتطلع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي للعمل مع جميع الشـركاء، لتشجيع المزيد من التطبيع للعلاقات السياسية، والاستمرار في التخطيط لعملية تشاركية بشأن تطبيق الدروس المستفادة من انتخابات عام ٢٠١٠، على إعداد وإجراء انتخابات عام ٢٠١٥.

(تكلم بالإنكليزية)

واصل المجتمع المدني زيادة الوعي بشـأن مسـائل حقوق الإنسـان والفساد وارتفاع أسـعار المواد الغذائية، لكنه لا يزال يتعرض أيضـا للضغوط، وأحيانا للتهديد بسـبب قيامه بذلك. فخلال شـهر فبراير/شـباط، سجن السيد فوسـتين نديكومانا، رئيـس جماعة دعـوة الكلمة والفعل من أجـل صحوة الضمائر وتطور العقليات، لمدة أسـبوعين بعد إلقائه بيانا زعم فيه وجود ممارسات فساد فيما يخص تعيين القضاة. بعد أن زعمت منظمة حقوق الإنسـان تسـمى جمعية حماية الحقوق الإنسانية وحقوق السـجناء، تـورط عضو في المخابـرات العامـة الوطنية في حالة تعذيب، جرى تهديدها بأنها سـتتعرض لأقسى العقوبات، إذا لم تقـدم أدلة على ذلك. وتعكس هاتان الحالاتان نمطا أوسـع من الضغوط والترهيب.

شهدت هذه الفترة أيضا تعاون الحكومة ومنظمات المجتمع المـدني فيما يخص نـزع فتيل الحـالات القابلـة للانفجار. بعد الارتفاع الحاد في أسـعار المواد الغذائية والخدمات، دعت بعض منظمات المجتمع المدني والنقابات إلى إضراب عام يوم ٢٧ آذار/مارس. وقد استنكرت السلطات ذلك، وشملت تحذيراتها التهديد بسـحب مركز المنظمة غير الحكومية من المنظمات المشـاركة. وفي أعقاب الإضراب الذي نفذ بشكل متباين، جرت مناقشات بين السلطات والمجتمع المدني والنقابات بخصوص غلاء المعيشة، واعتمـدت الحكومة في وقت لاحق بعض التدابير لمعالجة ذلك. بمسـاعدة من الأمم المتحدة، أنشـأت وزارة الداخلية لجنة تقنية من أجل وضع إطار أدوم للحوار، بشـأن أية مسألة من المسائل ذات الاهتمام المشترك التي يمكن أن تبرز.

واصلـت بوروندي إحراز تقدم مؤسسـي في مجال حقوق الإنسـان. وقد حققت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، الـتي أنشـئت في حزيران/يونيه ٢٠١١، بالفعـل في العديد من القضايا الحساسـة التي كانت قوات الأمن طرفا فيها. وتسـتمر

انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام بغير محاكمة، والتعذيب والاستخدام المفرط للقوة، وكذلك الإفلات من العقاب فيما يخص تلك الجرائم. لعل المجلس يتذكر، بأن الأمم المتحدة قد وثقت ٦١ حالة إعدام بغير محاكمة، خلال عام ٢٠١١. ومن بين ٦١ قضية، حكم على الجناة في ١٠ قضايا. وفي خمس من تلك القضايا العشر، كان الضحايا أعضاء في الشرطة أو مسؤولين حكوميين. ومن بين القضايا ٥١ المتبقية، لا تزال تسع منها معروضة على المحكمة، بينما تدعي السلطات في القضايا السبع الأخرى، أنه ليس لديها ما يكفي من الأدلة لفتح ملف القضية. و لم يتخذ أي إجراء في ٣٥ قضية الأخرى.

ويعكس استمرار الإفلات من العقاب ذاك، التحديات التي يواجهها النظام القضائي برمته، بما في ذلك غياب الاستقلالية، ووجود فجوات كبيرة فيما يتعلق بالقدرات. خلال الستة شهور الأولى من عام ٢٠١٢، وثقت الأمم المتحدة ١٣ حالة قتل بغير محاكمة، وهذا عدد كبير، لكنه يشكل انخفاضا مقارنة بعام ٢٠١١. ارتكب أفراد شرطة على ما يبدو أغلبها، بمن في ذلك ست ضحايا قتلوا في حالات هروب مزعوم من السجن. وانخفضت الحالات الموثقة للتعذيب من ٣٦ حالة في عام ٢٠١١ إلى ١١ حالة منذ بداية عام ٢٠١٢.

في ٢٢ أيار/مايو، نطق بالحكم في قضية محاكمة قاتل إيرنست مانيرومفا، الرئيس بالنيابة الراحل للمنظمة الحكومية المناهضة للفساد، مرصد مكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية. وقتل السيد مانيرومفا، بينما كان يحقق في العديد من القضايا الحساسة، بما في ذلك مزاعم بوجود فساد واسع النطاق، داخل الشرطة وشراء غير مشروع للأسلحة. في حين حكم على ١٤ شخصا بفترات سجن طويلة، في هذه القضية، كما هو الحال في قضية مجزرة غاتومبا، يبدو بأن مسارات تحقيق هامة — يحتمل أنها تتعلق بمسؤولين رفيعي المستوى – لم يجر اتباعها خلال التحقيقات.

بينما لا تزال ثمة تحديات في الأجل الطويل، أمام سيادة القانون في بوروندي، أحرز النظام القضائي بعض التقدم منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة. اعتمدت وزارة العدل خطتها الإستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، التي تركز على تعزيز استقلال القضاء، وتحسين الوصول إلى العدالة، وتعزيز القضاء الجنائي. والوزارة أيضا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على قانون الإجراءات الجنائية الجديد، بما في ذلك مبادئ توجيهية للمدعين العامين، ويواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي والشركاء، دعم التأهيل المهني للقضاة. ويشكل ذلك الدعم بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، جزءا من إستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة المتعلقة بإصلاح قطاع العدالة في بوروندي، التي تعطي الأولوية لاستقلال القضاء ومساءلة القضاة.

ويواصل المكتب والشركاء تقديم المساعدة التقنية فيما يخص اكتظاظ السجون والحبس الاحتياطي على ذمة القضايا. وجرى تخفيض نسبة الحبس على ذمة القضايا، من ٥٢ في المائة من مجمل السجناء في عام ٢٠١١ إلى ٤٥ في المائة، في عام ٢٠١٢، إلى غاية ٣١ أيار/مايو. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس نكورونزيزا مرسوما بالعفو عن فئات معينة من السجناء، والتخفيف من عقوبات الإعدام التي صدرت قبل إلغاء عقوبة الإعدام في عام ٢٠٠٩، وتحويلها إلى السجن مدى الحياة. ويمكن لتلك التدابير أن تخفض كثيرا من عدد السجناء، وتوفر بذلك تخفيفا فوريا من اكتظاظ السجون. وقد بدأت الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر وطني بشأن العدالة، بدعم من المكتب، ونتوقع مناقشة وطنية شاملة وشفافة.

يتذكر المجلس بأن التزام بوروندي بإنشاء آليات العدالة الانتقالية قد تلقى دفعة قوية خلال عام ٢٠١١، عندما أنشأت الحكومة لجنة تقنية، أعدت مشروع قانون وميزانية مقترحة، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأشرفت على أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. في

رســالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة تعليقات على مشروع القانون، تسلط الضوء على التغيـيرات المطلوب إدخالها، حتى يتماشـى مع كل من القواعد والمعايير الدولية، ومع تطلعات الشعب البوروندي، التي عبر عنها من خلال عملية الاستشارات الوطنية التي جرت عام ٢٠٠٩.

إننــا لا نزال على ثقة بــأن بوروندي ســتفي بالالتزامات التي تعهدت بها في أروشــا في عام ٢٠٠٠، وكررتها مرات عدة منذ ذلك الحين. وتشــمل المسائل الهامة، عدم العفو عن المدانين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو جرائم الحرب، والتشــكيل المحتمل وشمولية لجنــة الحقيقة والمصالحة، وإنشــاء محكمــة خاصة وعلاقتهــا باللجنة، وحماية الضحايا والشــهود. وأشــار الرئيس نكورونزيزا في وقت لاحق، إلى أنه ســوف يتم تشــكيل اللجنة، قبل نهاية عام ٢٠١٢. في شــهر نيسان/أبريل، عرضت الحكومة مشــروع القانون المنقــح، على الأمم المتحدة قبــل أن ينظر فيه مجلس الوزراء. في ٨ حزيران/يونيه، قال نائب الرئيس الأول، للمجتمع الدولي بأنه سوف يجري النظر في هذه المسألة، خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٢، وبأنه يجري النظر في قانون.

وتعزيز الإدارة العامة هدف وشــرط على الســواء بالنسبة لبوروندي لتوطيد السلام والديمقراطية وتسريع التنمية الاقتصادية المنصفة. وقد أعلنت الحكومة اعتزامها رفع اســم بوروندي من قائمــة البلدان الأكثــر فقرا في العالم بحلول عــام ٢٠٢٠ وعدم التسامح مطلقا إزاء الفساد.

وفي عــام ٢٠١١، ارتقت بوروندي ثمانية مراكز لتصل إلى الترتيــب ١٦٩ في التصنيفات العالمية لســهولة ممارســة الأعمال التجاريــة. وســاهم المكتــب البوروندي للإيرادات في توســيع نطــاق وزيادة كفــاءة جباية الضرائــب، ليحقــق نتيجة تفوق الإيرادات المتوقعة بنســبة ٢٠ في المائــة تقريبا. وتعرض المكتب مؤخرا لضغط شــديد، بما في ذلك اســتجواب موظفيه وتلقيه، حســبما أفادت الأنبــاء، وثيقة في منتصــف أيار/مايو من دائرة الاستخبارات الوطنية، تتهم قيادة المكتب والشركاء من الجهات المانحــة لبوروندي وحــتى النائب الثاني للرئيــس بالتصرف على نحو معاد لمصــالح الحكومة. وبعد ذلك، أعرب الرئيس عن ثقته في مكتــب الإيــرادات وفي النائب الثاني للرئيــس، وهما جهتان نعتبرهما أنا والعديد من الشركاء في غاية الأهمية لجهود الإصلاح في بوروندي.

وقد اتُخذت أيضا تدابير من أجل تنفيذ اســتراتيجية الحكم الرشيد ومحاربة الفســاد، التي اعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتعتزم وزارة الحكم الرشيد تعيين مفتشين للعمل داخل الوزارات وستنشــئ، بالتعاون مع وزارة العدل، آلية تشــاورية لمتابعة ملفات الفســاد الحساسة. وأنشأت الوزارتان بالفعل لجنة لتنقيــح قانون عام ٢٠٠٦ لمنع ومكافحة الفســاد والجرائم ذات الصلــة، بما في ذلك اســتعراض عبء الإثبات عند الاشــتباه في وجود فساد.

إن الغالبيــة العظمــى من البوروندين ما زالوا يعيشــون في ظــروف اجتماعية واقتصادية شــديدة الصعوبة والبلد يجاهد في معالجة أثر الصدمات المستمرة الناجمة عن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائيــة والنفطية، فضلا عن الانخفاض الحــاد في دعم الميزانية. وانعدام الأمن الغذائي لا يزال مســتمرا في أنحاء كثيرة من البلد، مما يترتب عليه سوء تغذية مزمن بين الأطفال. والاعتماد الكبير علــى الزراعة، مقترنا بارتفــاع معدل المواليد، يخلق ضغوطا غير عاديــة علــى الأرض وغيرها من الموارد. وفي هــذا العام، يُنتظر عودة ما يقدر بـ ٤٠٠ ٣٥ لاجئ من تنزانيا إلى بوروندي.

واللجنة الوطنية بشأن الأراضي وقضايا أخرى، وهي الهيئة الوطنية المســؤولة عن النظر في النزاعات على الأراضي، تواصل معالجــة حــالات صعبة ومواجهــة طعون في نتائجهــا. وتحقيق التوازن بين مصالح الذين يعودون ومصالح من بقوا مسألة دقيقة، بل ومثيرة للقلاقل في بعض الأحيان.

والحلول تتضمن إيجاد سبل عيش بديلة بخلاف زراعة الكفاف وتعزيز التعليم على جميع المستويات، بما في ذلك التدريب المهني للشباب. وتنعكس هذه الحلول في النسخة الثانية من استراتيجية بوروندي للحد من الفقر، التي أقرها الحكومة وشركاؤها الدوليون في شباط/فبراير ٢٠١٢. وتتناول الاستراتيجية بناء السلام، وكذلك أولويات التنمية وما تشكله أطر التخطيط المتعددة من ضغوط على نظام ذي قدرات محدودة. ومن المقرر عقد مؤتمر للشركاء في التنمية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بدعم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين.

وفي أيار/مايو، أبلغ الأمين العام المجلس بمعايير عملية الانتقال في نهاية الأمر من بعثة سياسية خاصة – مكتب الأمم المتحدة في بوروندي – إلى فريق قطري عادي تابع للأمم المتحدة، على النحو المطلوب بموجب القرارين ١٩٥٩ (٢٠١٠) و٢٠٢٧ (٢٠١١). وقد وُضعت هذه المعايير والمؤشرات المرتبطة بها من خلال النقاش والتشاور مع حكومة بوروندي، وكذلك مع الفريق القطري الأوسع نطاقا للأمم المتحدة في بوروندي وفرقة عمل الأمم المتحدة المتكاملة المعنية ببوروندي هنا في نيويورك.

وبما يتفق مع أفضل الممارسات، يشمل ذلك مؤشرات ذات صلة بتقدم بوروندي على نطاق واسع في توطيد السلام ومؤشرات متعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وفي إطار هذه المؤشرات، التي تسعى إلى رصد طائفة من المساعي ذات الصلة بتحقيق الاستقرار، يتوقع المكتب مواصلة صقل المؤشرات المتعلقة بدوره وبدور الفريق القطري. ومن الناحية المثالية، توفر هذه المعايير إطارا طويل الأجل لإجراء مناقشات مع حكومة بوروندي. وفي غضون ستة أشهر، يتوقع المكتب توفير بيانات معيارية وتقييمات إلى جانب ملاحظات بشأن توقيت واتجاهات كل قضية وبشأن دور المكتب، حيثما كان ذلك مناسبا.

تئن بوروندي تحت وطأة الذاكرة التاريخية الثقيلة للسنوات التي يسميها البورونديون السنوات السوداء. ولم يمض سوى أقل من ٢٠ عاما على أعمال العنف السياسي والعرقي التي هزت البلد، وسوى أقل من عشر سنوات على اندلاع الحرب الأهلية. وكان لدى شعب بوروندي الشجاعة الكافية للتوصل إلى حلول توفيقية صعبة، ونتيجة لذلك، فإن بوروندي تبدو مختلفة اختلافا كبيرا في عام ٢٠١٢، وهي تحتفل بمرور ٥٠ عاما على استقلالها.

ولكن بوروندي في عام ٢٠١٢ تقف أيضا أمام مفترق طرق. والأمر سيتطلب وجود تصميم على مواصلة بناء مؤسسات ديمقراطية تحظى بثقة الجمهور باعتبار أنها شرعية وموثوقة. وهناك تحديات في نبذ المواقف القديمة التي تصور المعارضين على أنهم أعداء. واتخاذ تدابير قمعية موازية وغير قانونية ما زال يقوض سيادة القانون. وظهرت جيوب مقاومة قوية للعدالة الانتقالية. والفساد، إن سُمح له بالاستمرار، يهدد بتقويض المؤسسات ذاتها التي ستدفع عجلة التنمية في بوروندي. ولكن بوروندي يمكنها أن تنظر بفخر إلى النجاحات التي حققتها في الماضي القريب، بما في ذلك جيشها المتكامل الذي ينشر حاليا ست كتائب ضمن قوة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي استطلاع للرأي أُجري مؤخرا على الصعيد الوطني، أعرب ٧٩,٣ في المائة من المشاركين عن ثقتهم في الجيش.

وحرية التعبير في بوروندي لها ثمن، ولكنها موجودة، مع ذلك، بدرجة تندر مشاهدتها في العديد من البلدان الأخرى الخارجة من الصراع. وهي جديرة بالرعاية باعتبارها مكمنا للقوة ورصيدا. ولقد آن الأوان للقيادة الحاسمة والواثقة. ومن حق شعب بوروندي التصالح مع ماضيه وصياغة مستقبل أكثر إشراقا، يرافقه في ذلك الشركاء الدوليون.

وينبغي ألا نندهش بعد الآن إزاء عدم تخلي البلدان التي مزقتها الحروب عن أسلحتها وازدهارها على الفور بوصفها ديمقراطيات تعددية ومستقرة ذات مؤسسات عاملة وحكومات

قابلة للمســاءلة وبرلمانات سريعة الاســتجابة وقوات أمن تحترم الحقوق وشــعوب متســامحة. وكما خلص التقرير عن التنمية في العــالم الصــادر في العام الماضــي، فإنه يجب الســعي إلى توطيد السلام وتقييمه على نطاق زمني يقارن بين الأجيال. وفي غضون ذلك، فإن هذا البلد الهش والجميل والشــجاع قد قطع شــوطا طويلا وصعبا على طريق توطيد السلام خلال ما يزيد قليلا على عقد من الزمان.

بينمــا أنهي مهمــتي في بورونــدي، أود أن أشــكر بحرارة جميــع محاوري مكتب الأمــم المتحدة، وخاصة هنا في نيويورك، والممثل الدائم السابق لبوروندي السفير زكاري غاهوتو والممثل الدائــم الحالي لها الســفير هرمنغيلد نيونزيما علــى روح تعاونهما وســخائهما في نقل المعرفة حول بوروندي. كما أشكر الوكيل السابق للأمين العام للشؤون السياسية لين باسكو وجميع زملائي والسفير بول ســيغر، المسؤول في لجنة بناء السلام. وأعرب عن خالص تمنياتي الطيبة لخليفتي، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا.

الرئيس (تكلم بالإســبانية): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها الإعلامية الشــاملة بشــأن الحالة في بوروندي والتنمية وآفــاق عملية بناء الســلام. وكما ذكرت، فــإن هذه هي آخر إحاطــة إعلاميــة تقدمها بصفتهــا الممثلة الخاصــة للأمين العام في بورونــدي. وباســم المجلس، أود أن أشــكرها على فعاليتها وتفانيها وجديتها دائما في تقديم تقاريرها وإبقائها المجلس على علم بالحالة في ذلك البلد، الذي نأمل جميعا أن يستمر في إحراز تقدم.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيغر.

الســيد سيغر (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

أولا، أود أن أهنئ ممثل بوروندي بمناســبة مرور ٥٠ عاما على استقلال بلده، الذي احتفل به مؤخرا. ونتمنى له كل خير من أجل مستقبل مزدهر لبلده.

وأود التركيز في ملاحظاتي على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، لقد أكدت رحلتي التي قمت بها مؤخرا إلى بوروندي في منتصف نيسان/أبريل وجهة نظري القائلة أن الحالة السياسية تشهد استقرارا في مجملها، وأن بعض التقدم قد أحرز نحو تحقيق قــدر من تعزيز الســلام. واليوم، فإن الشــاغل الأكبر لشــعب بورونــدي يتمثــل في الحالة الاجتماعيــة – الاقتصادية وارتفاع الأسعار.

ثانيــا، نعمل على إعداد اســتنتاجاتنا وتوصياتنا —في إطار التشــكيلة القطريــة المخصصــة لبورونــدي التابعة للجنــة بناء الســلام – بهدف الاســتعراض الســنوي للوثيقة الختامية، الذي يحدد التزامات بناء السلام بالنسبة لحكومة بوروندي والتشكيلة القطرية.

ثالثا، أود أن أذكر مؤتمر شــركاء بوروندي الإنمائيين الذي ســيعقد في ٢٩ و ٣٠ تشــرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في جنيف لأغراض دعم الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر للجيل الثاني.

وبما أنني رفعت بالفعل تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن زيارتي الــتي قمت بها مؤخــرا إلى بوروندي في نيســان/أبريل، وبما أن الممثلــة الخاصــة للأمين العام قد أعطت نظرة شــاملة للغاية عن الحالة السياسية والاقتصادية في البلد – والتي أؤيدها تأييدا كاملا – فســأنتقل من ملاحظاتي المكتوبــة للتأكيد على أن التطورات العامة التي حدثت على مدى الأشهر القليلة الماضية تعطيني أملاً. الأمل. ويجب علينا أن نحافظ على التقدم الذي لا يزال هشا إلى الآن، وتقديم الدعم لأولئك الذين يطلبون المساعدة في التحضير لانتخابات سلمية وشاملة في عام ٢٠١٥.

وفي ذلــك الصــدد، واصلت التشــكيلة القطرية المخصصة

لبورونـدي التابعة للجنة بناء السـلام دعم عمـل مكتب الأمم المتحـدة في بورونـدي علـى أفضل نحو ممكـن، وخاصةً الممثل الخـاص للأمين العام دعمـا لبوروندي في جهودهـا الرامية إلى بناء السلام.

ثانيـا، أود أن أبلـغ المجلس أن تشـكيلة بوروندي تخطط لاعتماد آخر الاسـتنتاجات والتوصيات الـتي توصلت إليها في ١٨ تموز/يوليه، والتي سوف تحدد الالتزامات المتعلقة ببناء السلام في الأشـهر الـ ١٢ المقبلة بالنسـبة لكل مـن حكومة بوروندي والتشكيلة القطرية. وسيتواصل العمل بنهج المسار المزدوج الذي اسـتخدمناه حتى الآن — والذي ينطوي على مسـارات سياسية ومؤسسـية واجتماعية واقتصاديـة. ومادامت جميع جوانب بناء السلام من الآن فصاعدا ستضمّن في الركيزة الأولى من الركائز الأربع للإطار الاسـتراتيجي الجديد للنمو ومكافحة الفقر، فقد وافقنا على أن يسـتند الاستعراض المقبل على ذلك الهيكل المعني بالرصد والتقييم.

وندعو حكومة بوروندي إلى مواصلة تعزيز التقدم السياسي والمؤسسي، وخصوصا عبر المشاركة في حوار نشط وشامل مع جميع الأطراف السياسـية الفاعلة بشأن انتخابات عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك فإننا نشـجع بورونـدي على اتخاذ إجراءات أقوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي والإفلات من العقاب، وتعزيز اللجنة الوطنية المسـتقلة لحقوق الإنسـان، وإنشاء آليات العدالة الانتقالية، وتقوية مكافحة الفساد، وتنفيذ برنامج الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي. وسيكون هذا التوجه الرئيسي للإطار المشترك الجديد.

وتتعهـد الـدول الأعضاء في تشـكيلة بورونـدي بمواصلة مسـاعدة بوروندي على توليد الدعم وحشـد الموارد من أجل تعزيـز ثقافـة الديمقراطيـة والحوار السياسـي والحكم الرشـيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، سنواصل —إلى حين انعقاد مؤتمر شركاء التنمية – الذي ندعمه ونشجعه من الناحية السياسـية، بذل جهودنا الرامية إلى تطوير شراكات وثيقة مع جميع الأطراف الفاعلة الرئيسـية في مجال بناء السـلام، ومنها برنامـج الأمم المتحدة الإنمائـي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

ثالثـا، أود أن أذكّر أن مؤتمر شـركاء بوروندي الإنمائيين سـيعقد في ٢٩ و ٣٠ تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في جنيف بهـدف توليد الدعم المالي للإطار الاسـتراتيجي للنمو ومكافحة الفقـر. ويجري تنظيم ذلك المؤتمر تحت إشـراف مكتب الرئيس الثـاني بالنيابـة ووزارة الماليـة. في رأينـا، أن من المهم بالنسـبة للحكومـة أن تحدد أولوياها الإسـتراتيجية في هذه المرحلة، إلى جانب تحديد جدول زمني لتنفيذها. ويجب تسريع الاستعدادات الفنية وتنظيم المؤتمر. ولكنني على ثقة بأن بوسع الحكومة الوفاء بالالتزام المطلوب لعقد المؤتمر. وأشيد بالجهود الكبيرة التي بذلت بالفعل لضمان تنظيم جيد للمؤتمر.

وسوف توفر سويسـرا مرافق المؤتمر وتقدم للمنظمين كل دعـم ممكن، وتحديدا من خلال المسـاهمة في صندوق مشـترك للتبرعـات يديره برنامـج الأمم المتحدة الإنمائـي في بوروندي. بالإضافـة إلى ذلك، سـأضع أنا والتشـكيلة كل جهودنا تحت تصرف بوروندي في الأشهر المقبلة من أجل تعزيز مؤتمر جنيف.

وهنـاك توقعـات كبـيرة لبوجومبورا مـن المؤتمر. وأحث بورونـدي علـى إبداء الشـعور بالواقعية من أجـل تجنب الأثر الارتـدادي. الحالة المالية للكثير من الدول المانحة تكتسـي أهمية بالغـة. وإذ آخـذ هذا الواقـع في عين الاعتبار، سـوف أواصل العمـل مع زملائـي البورونديين على زيادة عدد الشـركاء عن طريـق توليد الاهتمام ببوروندي مع مـا يعرف بالجهات المانحة غـير التقليديـة. وسـنخاطب قدر الإمـكان المنظمـات الخيرية والقطاع الخاص.

وفي ذلـك الصدد، فإن إحراز تقـدم ملموس في مجال بناء السلام سييسر مهمتي إلى حد كبير. في الواقع، لن يشعر شركاء

بوروندي بالثقة على نحو كاف للالتزام تجاه البلد وتقديم دعمهم للإستراتيجية إلا إذا زادت بوروندي جهودها في المجالين السياسي والمؤسسي. فبدون إحراز التقدم السياسي والمؤسسي، لا يمكن أن يكون هناك أي تقدم اجتماعي – اقتصادي، والعكس صحيح. فأحدهما يعزز الآخر.

بوروندي تستحق دعمنا الكامل. وبما أن ذلك البلد قد خرج في الآونة الأخيرة فحسب من صراع دموي، فإنه، كما أسلفت، قد أحرز تقدما كبيرا، وهو بحاجة إلى المساعدة من المجلس إذا أريد له إحراز مزيد من التقدم. إن جعل بوروندي مستقرة ومزدهرة في المنطقة دون الإقليمية غير المستقرة في أفريقيا، يصب في المصلحة المباشرة لمجلس الأمن.

فلا ننسينَّ أيضا أن بوروندي ساهمت في تحقيق الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي بإرسال وحدات حفظ السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب إلى جميع أعضاء مجلس الأمن النظر في دعم الإستراتيجية والمشاركة بنشاط في المؤتمر الذي سيُعقد في جنيف في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

ولا يمكنني أن أختتم كلمتي دون تقديم أخلص التهاني إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارين لاندغرين، على عملها الممتاز خلال فترة عملنا معا. وأتمنى لها كل التوفيق والنجاح في منصبها في ليبريا الذي ستتولاه في المستقبل. مرة أخرى، أنا شخصيا أشعر بالحزن على مغادرتها بوروندي، ولكنني أدرك أيضا الفرص التي سيتيحها لها عملها المستقبلي في ليبريا.

أود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص الذي سيعين في المستقبل السيد بارفي أونونغا – أنيانغا، الذي أراه جالسا في القاعة اليوم. وأتمنى له كل التوفيق والنجاح في منصبه الجديد، وأنا أتطلع إلى العمل معه عن كثب.

وتتألف لجنة بناء السلام من الدول الأعضاء، الأمر الذي يمكن من ممارسة نفوذ كبير في إطار الأمم المتحدة، على سبيل المثال من خلال إرسال رسائل سياسية مهمة. وفي ضوء الدور التكميلي للجنة بناء السلام، من المؤسف أنه لم يتم إشراك التشكيلة القطرية المخصصة أو حتى إطلاعها على وضع معايير لتحويل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق قطري. وفي المستقبل، سأغدو ممتنا لو كان من الممكن جعل التشكيلة وثيقة الصلة بالمناقشات التي ستجري بشأن هذا التحول، الذي ينبغي، في رأيي، أن يجري بتعاون وثيق مع لجنة بناء السلام.

وبعد مرور بضعة أيام تحديدا على احتفال بوروندي بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها، يمكنها أن تفخر بنجاحها وحالة الاستقرار الجديدة التي تحققت. إن الأرض خصبة لبناء السلام. وسوف نتبع الخطوات المقبلة باهتمام كبير، بما في ذلك التدابير التي أعلن عنها رئيس الجمهورية لتنفيذ آليات العدالة الانتقالية وتنقيح القانون الانتخابي والدستور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سيغير على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لبوروندي.

السيد نيونزيما (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن حكومة بوروندي، التي أتشرف بتمثيلها هنا، أود في البداية أن نعرب عن امتناننا للدعم والاهتمام المتنوع اللذين قدمهما مجلس الأمن لبوروندي وشعبها.

في يوم الاثنين ٢ تموز/يوليه، احتفل شعب بوروندي بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلاله الوطني تغمره مشاعر من الفرح والسعادة لم يسبق لها مثيل. الحقيقة أن بوروندي ظلت، على مدى أربعة عقود، تعيش تحت نير دكتاتورية عسكرية خطيرة لا تعرف الرحمة، وكانت أي تجربة ديمقراطية تنتهي نهاية دموية في كل مرة، ويتعرض المنتخَبون للاغتيال، وناخبوهم للنفي إلى البلدان المجاورة بمئات الآلاف.

لكن منذ عام ٢٠٠٥، عندما قرر مجلس الأمن تحمل المسؤولية عن مسألة بوروندي، تمكن لأول مرة رئيسٌ منتخب

مــن إكمال ولايته. واليــوم، قد بدأت مخيمــات اللاجئين تخلو من ســاكنيها، وقد دخلنا في حقبــة من المصالحة الوطنية وإعادة إعمار البلد. يغمر حكومــة بوروندي الامتنان العميق. وعندما أشــكر مجلس الأمــن، لا أشــكره بالكلمات وحدهــا. فتقديرا لمــا بذلــه المجتمع الدولي مــن جهود لصــالح بوروندي، قررت الحكومــة البوروندية، بقيادة فخامة الســيد بيــير نكورونزيزا، رئيس الجمهورية، إرسال قوات إلى الصومال، وهايتي، ودارفور وإلى أي مــكان آخر يطلب المجلس إرســال قوات إليه، وذلك مــن أجل أن تقدم للشــعوب الأخرى الخدمات التي اســتفادت بوروندي نفسها منها.

يدين المجلس بنجاحه في بوروندي إلى نوعية الرجال والنساء الذين يرســلهم إلى هناك. وفي هذا المقام، أود أن أشــكر الأمين العــام بان كي - مون على إرســاله الســيدة كارين لاندغرين، تلك الســيدة التي لا مثيل في تألقها، وفي نزاهتها التي لا تشــوبها شــائبة، وفي مهنيتها الاســتثنائية. وإذْ تتأهب السيدة لاندغرين لمغادرة بوروندي، فإننا نتمنى لها حظا سعيدا في منصبها الجديد، ونثني على جهودها الناجحة، وعلى ما أســدته من المشورة، وما تحلــت به من روح المثابرة، مما ســيظل يوجه عزمنا على المضي قدما في النضال من أجل تحقيق الحوكمة الرشيدة.

وأغتنم هــذه الفرصة لأهنئ الممثل الخــاص الجديد للأمين العام في بوروندي، السفير بارفي أونانغا أنيانغا، وهو ممثل خاص آخر مشــهود لــه بالتألق والصفات الإنســانية في منظومة الأمم المتحدة، ويتشــرف البوروند يون بوجــوده حتى قبل وصوله إلى البلــد. وتعِد حكومة بوروندي بأن تكون كلياً في خدمته، وأن تقدم له تعاونها الكامل.

لقــد أحرزت حكومــة بورونــدي تقدما كبــيرا في جميع القطاعــات تقريبا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياســية للبلد. فعلى الصعيدين السياســي والمؤسســي، قمنا بسن قانون بشــأن تنظيم وعمل الأحزاب السياســية، وشُــكِّل منتدىً دائمٌ للحوار؛ وجرى تحســين قانون إدارة المجتمــع؛ ومعروضٌ على البرلمان مشروع قانون لتنظيم المعارضة من شأنه أن يعزز الحوار بــين المعارضة والحكومة، والمناقشــات بشــأن إدخال تعديلات على الدســتور، وإعداد قانون انتخابي جديــد، وعودة الزعماء السياســيين المنفيين، في وقت نتحرك فيه نحــو العملية الانتخابية لعام ٢٠١٥.

فيما يتعلق بالحوكمة الرشــيدة وســيادة القانون، يمكن أن نشــير إلى الإســتراتيجية الوطنية للحوكمة الرشــيدة ومكافحة الفســاد الجاري تنفيذها حاليا؛ وإجراء الانتخابات عام ٢٠١٠ والمؤسســات التي انبثقــت عنها؛ والتنفيذ الفعال لسياســة عدم التسامح إطلاقاً مع أعمال الفساد والاحتيال الاقتصادي؛ وإنشاء وتدشين مكتب بوروندي للدخل؛ وإنشاء وتشغيل مكتبٍ لأمين المظالم؛ وإنشــاء وإطلاق لجنة مستقلة لحقوق الإنسان؛ والتمثيل الكبــير للمــرأة في مختلــف المؤسســات (٥٠ في المائة في مجلس الشيوخ، و ٤٣ في المائة في الحكومة، و ٤٠ في المائة في الجمعية الوطنية)؛ ونشر تقرير عن المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية؛ وانخفاض عدد نزلاء السجون؛ وإعادة النظر في القانــون الجنائي بما في ذلك العناصر الجديدة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنســان، لا ســيما إلغاء عقوبة الإعــدام، وإلغاء العفو العــام وقانون التقــادم في جريمة الاغتصــاب، وأعمال التعذيب وجرائم الحرب والإبــادة الجماعية والإرهاب. لم تنس الحكومة الفئات الضعيفة. فقد أشرفت على عودة وإعادة توطين اللاجئين والمشــردين داخليا. وانجازاتها في مجال بناء الســلام أكثر من أن تُذكر.

بيــد أن التحديــات المتبقيــة هــي أيضــا عديــدة، خاصة مكافحة الفقر المدقع، الذي يهدد بتقويض الســلام الجديد الذي حققنــاه. ففي بلــد في فترة ما بعــد انتهاء الصــراع ويعاني من الفقر المدقــع، حيث لا وجود تقريباً للقطــاع الخاص، والدولة هــي عمليا رب العمــل الوحيد الذي يوفر الســلع والخدمات،

فـإن تجدد الصراع المســلح – الــذي يغذيه التعطش للســلطة، والانقضاض على الانتخابات الديمقراطية، واللجوء إلى وســائل مثل إنشاء الجماعات المتمردة المسلحة – أمر محتمل سيكون من الســذاجة اســتبعاده. وليس من المبالغة في شيء القول إن سلام البلد واســتقراره يعتمدان على قدرته على تمكين الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وتدرك حكومة بوروندي هذه الحالة، وذلك هو الســبب في أنها وضعت مؤخرا إطارا إستراتيجيا لتحقيق النمو ومكافحة الفقر ســتقدمه قريبا في مؤتمر المانحين المقرر عقده في ٢٩ و ٣٠ تشــرين الأول/أكتوبر في جنيف. وأود أن أتوجه بخالص الشكر إلى السفير بول سيغر، رئيس التشكيلة القطرية لبوروندي بلجنة بناء الســلام، الــذي يفهم ما هو على المحك من أجل الســلام والاســتقرار في بوروندي، ولم يدخر جهدا في إقناع الحكومات والمنظمات الدولية لمساعدة بوروندي في مكافحة الفقر.

محاربة الفقر أفضلُ الوسائل لمنع نشوب الصراعات المسلحة في جميــع أنحــاء العــالم. ذلك هو الســبب في أن تحقيــق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأقل نموا ينبغي أن يكون على جدول أعمال مجلس الأمن. وهو أيضا الســبب في أن حكومتي تطلــب من المجلس أن ينخرط انخراطاً حازماً وكاملاً في كفالة نجاح اجتماع المائدة المستديرة القادم للمانحين في جنيف.

الرئيس (تكلم بالإســبانية): لا يوجــد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

والآن أدعــو أعضــاء المجلــس إلى مشــاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.